السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

«أنموذج لسلوك الدول الصغيرة على المستوى الخارجي»

د. مريم سلطان لوتاه ●

ملخص الدراسة :

تتناول هذه الورقة السياسة الخارجية لدولة الإمارات، باعتبارها نموذجاً ناجحاً لسلوك الدول الصغيرة على المستوى الخارجي، كما تحاول تحليل تلك السياسة للوقوف على عوامل قوتها ونجاحها من خلال محاورها الخمسة:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة والذي تطرق لبعض المفاهيم المرتبطة بالدراسة والتي كان من المهم توضيحها خاصة بالنسبة للقارئ غير المتخصص

المحور الثاني: محددات وموجهات السياسة الخارجية، تناول أهم المحددات التي تحكم السياسة الخارجية للدول بصفة عامة، ولدولة الإمارات باعتبارها محل الدراسة (المحدد الجغرافي – المقدرات القومية – طبيعة النظام السياسي – التكوين الاجتماعي والسياسي)، كما أوضح المحور موجهات السياسة الخارجية لدولة الإمارات والتي تمثلت في (الموجه المصلحي – الموجه القومي – الموجه الإسلامي – الموجه الخليجي) وكيف تأثرت السياسة الخارجية الإماراتية بهذه المحددات والموجهات.

● أستاذ مشارك – قسم العلوم السياسية – برنامج الحكومة والمجتمع - جامعة الإمارات

المحور الثالث: نماذج من السياسة الخارجية، وقدمت الدراسة في هذا المحور نماذجاً ناجحة للسياسة الخارجية لدولة الإمارات، بدءاً من نشأتها وحتى الوقت الراهن خليجياً وعربياً ودولياً.

المحور الرابع: عناصر قوة ونجاح الدبلوماسية الإماراتية، استعرض المحور أهم مرتكزات نجاح السياسة الخارجية الإماراتية سواء ما تعلق منها بحكمة صانع القرار، أم ما اتصل بتوظيف الموارد المالية لدعم السياسة الخارجية، أم ما تعلق برفع كفاءة جهاز صنع القرار الخارجي ليكون أكثر مواكبة للتطورات التي تشهدها البيئة الخارجية.

وطرحت خاتمة الدراسة عدداً من التساؤلات والتحديات الراهنة والمحتملة التي تتطلب جهداً مضافاً سواء على مستوى صناعة القرار، أم على مستوى الدراسة والتحليل وضرورة تقديم رؤى استباقية واستشرافية بشأنها.

مقدمة:

إن البحث في السياسة الخارجية لأي دولة يتطلب بداية التعريف بمفهوم السياسة الخارجية، كما يتطلب التعريف بطبيعة تلك الدولة: ظروف نشأتها وطبيعة نظامها السياسي، باعتبار أن السياسة الخارجية لا تصدر من فراغ ولا تخرج إلى فراغ، بل هي نتاج للتفاعل بين معطيات البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للدولة.

وعلى الرغم من الاعتراف بتفاوت قدرة الدول على الحركة والتأثير على المستوى الخارجي إلا أن ذلك لا ينفي قدرة الدول الصغيرة على القيام بسلوك خارجي فاعل، ولقد استطاعت بعض الدول – رغم حداثة نشأتها وصغر حجمها – أن تؤدي دوراً فاعلاً على المستوى الخارجي، مقدمة بذلك أنموذجاً لسلوك الدولة الصغيرة يمكن أن يحتذى به على مستوى تفاعل الدول الصغرى مع محيطها الإقليمي والدولي.

وهذه الدراسة معنية بتوضيح مفهوم الدولة بشكل عام، وتعريف الدولة الصغيرة والإشارة إلى الجدل الفكري حول هذا المفهوم والمعايير التي في ضوئها يتم تحديد هذا التعريف، وذلك ما سيتم تناوله بقدر من التفصيل في المحور الأول من هذه الدراسة.

الدراسات السابقة:

تناول عدد من الدراسات السياسة الخارجية بشكل عام والسياسة الخارجية للدول الصغيرة بشكل خاص، والسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تحديداً، وستركز هذه الدراسة بشكل أكبر على السياسة الخارجية الإماراتية كأنموذج ناجح لسلوك الدول الصغرى على المستوى

الخارجي، ومن بين هذه الدراسات:

1. **هزاع أحمد المنصوري**، «دور السياسة الخارجية الإماراتية في المحافل الإقليمية والدولية»، يتناول بالوصف والتحليل، دور السياسة الخارجية الإماراتية تجاه القضايا ذات الطابع الإقليمي والدولي، فضلاً عن المبادرات والمساعدات الإنسانية التي تقدمها دولة الإمارات إلى الدول النامية في مختلف أرجاء العالم.
2. **شاكر محمود وهيب**، «السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة»، ويتطرق فيه لنجاح السياسة الخارجية (العربية والدولية) لدولة الإمارات العربية المتحدة، لما تتسم به تلك السياسة من هدوء في الفعل ورد الفعل السياسي، ومرد ذلك الحكمة السياسية التي تنتهجها قيادة الإمارات العربية المتحدة وعلى رأسها رئيس الدولة الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، بعيداً عن الإثارة والتوتر، مما سهّل حل كثير من المشكلات القائمة بين دولة الإمارات العربية المتحدة ودول الخليج العربي في مرحلة زمنية اتسمت بكثير من التعقيد، وشهدت العديد من التحديات، سواء على المستوى المحلي، أو العربي أو الدولي.
3. **أحمد عبدالله بن سعيد**، «البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1990 – 2003»، ويحلل البعد العربي في سياسة الخارجية لدولة الإمارات، والتعرف إلى العوامل المؤثرة في هذه السياسة، وآليات صنع القرار فيها، وتوضيح أهدافها ووسائل تحقيقها، وتوجهاتها نحو التجمعات الخليجية والعربية والإقليمية.
4. **نايف علي عبيد**، «السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة»، يتناول بعض مناهج السياسة الخارجية بصورة عامة، والسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بصورة خاصة، وتوضيح مرتكزاتها وأهدافها، والمؤسسات التي تصنع هذه السياسة الخارجية، ومهامها الرسمية، والوسائل والأدوات التي استخدمتها لتحقيق تلك الأهداف، وعلاقات الدولة الخارجية أيضاً.
5. دراسة **Christin Ingebritsen (et al) (ed)** بعنوان: **Small States in International Relations**. تناقش الدراسة موقع الدولة الصغيرة في النظام الدولي من حيث استخدام القدرة المتوفرة لديها. كما تناولت ظاهرة عدم المساواة بين الدول مع الاستشهاد في ذلك بالخلل في توازن القوى سواء داخل المجموعة الأوروبية أم في الأسواق الدولية.

6. دراسة **Jean A. K. Hey** بعنوان: **Small States in World Politics: Explaining Foreign Policy Behavior**. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المفصليّة والمهمة في مسألة الدولة الصغيرة ودورها في السلوك الدولي. وتركز على السياسة الخارجيّة للدولة الصغيرة ومدى تأثيرها في سياسات الدول الأخرى.
7. **عمر الحضرمي**، «الدولة الصغيرة: القدرة والدور، مقاربة نظرية»، تناولت مسألة «الدولة الصغيرة» كونها أصبحت مكوّناً مهماً في السياسة الدولية، خاصّة في فترة ما بعد انتهاء الحرب العالميّة الثانية، وأكدت أن المجتمع الدولي بدأ يشهد تغيّراً في موازين القوى، من حيث حسابات القدرة والدور. فالدول التي كانت تصنّف صغيرة، حسب معايير القياس القديمة من حيث الحجم وعدد السكان والقدرة العسكرية والإمكانات الاقتصادية، أصبحت تصنف أحياناً بأنها دول قوية من حيث الفاعلية والدور والقدرة على التأثير.

أهمية الدراسة:

لقد مثلت الدراسات السابقة رافداً معرفياً أساسياً فيما يتعلق بمحاولة دراسة السياسة الخارجية لدولة الإمارات، غير أن أهمية هذه الدراسة تتمثل في كونها تحاول تقديم تعريف لمفهوم الدولة الصغيرة والمعايير التي يمكن تصنيف الدول الصغيرة على أساسها.

كما تبرز حدود الحركة التي يمكن للدول الصغيرة القيام بها على المستوى الخارجي، وكيف لها أن توازن بين القيام بدور فاعل على المستوى الخارجي، دون أن يعني ذلك تهديداً لأمنها واستقرارها السياسي.

وتحاول الدراسة تسليط الضوء على السياسة الخارجية لدولة الإمارات، وتوضيح محددات تلك السياسة وموجهاتها، مع تقديم نماذج لسلوكها الخارجي (خليجياً وعربياً ودولياً). كما تحاول الدراسة توضيح عناصر قوة هذه السياسة، وأسباب نجاحها.

تساؤلات الدراسة:

وتطرح هذه الدراسة تساؤلات عدة، بعضها مرتبط بجوانب نظرية مفاهيمية، لعل من أهمها:

1 – ما المقصود بالدولة الصغيرة؟

2 – ما هي المعايير التي يتم على أساسها تصنيف الدول الصغرى؟

3 – هل لازالت هذه المعايير كافية لتصنيف الدول الصغرة في ظل بيئة دولية معقدة من حيث

فاعليها ونمط التفاعل والتحالفات.

وتساؤلات أخرى مرتبطة بالسلوك الخارجي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وكيف استطاعت كدولة صغيرة حديثة النشأة القيام بدور خارجي نشط وفاعل؟

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها وجود علاقة إيجابية طردية بين إدراك صانع القرار لمعطيات البيئة بما فيها من إمكانات وتحديات، وقدرة الدولة على القيام بدور خارجي فاعل.

فبقدر ما يكون إدراك صانع القرار لمعطيات البيئة واضحاً وصحيحاً، بقدر ما يستطيع الموازنة بين ما تمثله هذه المعطيات من إمكانات وتحديات، ومن ثم اتخاذ قرار مبني على هذه الموازنة.

منهج الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على الجمع بين المنهج التاريخي وهو المنهج الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية ودقيقة؛ بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر في ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل، وإن كان بعض الباحثين يقلل من جدوى توظيف هذا المنهج لما يرد عليه من تحفظات لعل من أهمها: أن الكتابة التاريخية تفتقر إلى الحياد والموضوعية، ومتأثرة بالعوامل الذاتية من جهة (أي بشخص الباحث)، وموقفه من الظواهر التي يرصدها بالإضافة إلى تأثره بعوامل متصلة بالسلطة وموقفها من توثيق الأحداث، إلا أن استخدام المنهج التاريخي هنا مسألة ضرورية لرصد وتحليل تطور السياسة الخارجية الإماراتية وقراءة سلوك دولة الإمارات على المستوى الخارجي في سياقه الداخلي والإقليمي والدولي[1].

كما ستعتمد الدراسة على منهج صنع القرار لأن السياسة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي هي في جوهرها عملية صنع قرار، ولذا فإنه من المهم توظيف هذا المنهج باعتباره أكثر المناهج ملائمة لدراسة السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وبالرغم من صعوبة تحديد صانعي القرار بدقة، إذ إن صانع القرار المباشر قد يكون قد تأثر في اتخاذه لذلك القرار بشخص آخر بعيداً نسبياً عن دائرة صنع القرار أو ليس له أي صفة رسمية مطلقاً، ومع الاعتراف بذلك إلا أن منهج صنع القرار يعد منهجاً ملائماً خاصة في النظم السياسية العربية، وفي النظام السياسي لدولة الإمارات نظراً لكون شاغلي المناصب العليا وفي

مقدمتهم رئيس الدولة ونائبه وأعضاء المجلس الأعلى للاتحاد يمثلون الدائرة الأولى والأكثر تأثيراً في عملية صنع القرار.

كما أن هذا المنهج يسلط الضوء على البيئة التي يتحرك صانع القرار فيها بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية منها والخارجية، وغالباً ما تكون هذه البيئة هي مصدر القضايا والتحديات التي يتم تحرك صانع القرار بشأنها[1].

بالإضافة إلى أن إدراك صانع القرار لمعطيات البيئة من حوله، ولما تمثله من تحديات وإمكانات يمثل عاملاً أساسياً في اتخاذه لأي قرار خارجي.

محاور الدراسة:

سوف تتم مناقشة الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المحور الثاني: محددات وموجهات السياسة الخارجية

المحور الثالث: نماذج من السياسة الخارجية

المحور الرابع: عناصر قوة ونجاح الدبلوماسية الإماراتية

المحور الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

بداية لابد من توضيح بعض المفاهيم المرتبطة بالدراسة، وما أثارته من جدل فكري، كمفهوم الدولة بشكل عام، ومفهوم الدول الصغيرة بشكل خاص، ومفهوم السياسة الخارجية، باعتبار أن توضيح تلك المفاهيم مسألة ضرورية للحديث عن السياسة الخارجية لدولة الإمارات، كنموذج لسلوك الدول الصغيرة على المستوى الخارجي.

أ – مفهوم الدولة:

تعتبر الدولة منذ نشأتها الحديثة في أعقاب مؤتمر وستفاليا عام 1648م، إحدى حقائق الحياة السياسية المعاصرة التي رسخت تدريجيّاً حتى أصبحت تشكل اللبنة الأولى في بنية النظام الدولي الراهن، وعلى الرغم من تعدد التعريفات لمفهوم الدولة، إلا أنه من الصعوبة الاتفاق على تعريف محدد لها، وذلك لاختلاف المواقف الإيديولوجية للمفكرين من جهة، وللتطورات التي شهدها حقل السياسة والنظام الدولي من جهة ثانية، وتداعياتها على مفهوم الدولة والدور المنوط بها، ووفقاً للموسوعة السياسية[3] فإن

التعريف الأكثر شيوعاً لمفهوم الدولة هو تعريف المفكر الألماني ماكس فيبر – Max Weber إذ عرّفها بأنها منظمة سياسية إلزامية مع حكومة مركزية تحافظ على الاستخدام الشرعي للقوة في إطار جغرافي محدد.

إلا أن موسوعة لاروس – Larousse الفرنسية عرفت الدولة بأنها: "مجموعة من الأفراد الذين يعيشون على أرض محددة ويخضعون لسلطة معينة".

وثمة تعريف آخر مقبول عموماً للدولة هو التعريف الوارد في اتفاقية مونتيفيديو – Montevideo بشأن حقوق وواجبات الدول في عام 1933. وقد عُرِّفَتْ الدولة بأنها: مساحة من الأرض تمتلك سكاناً دائمين، إقليم محدد وحكومة قادرة على المحافظة والسيطرة الفعّالة على أراضيها، وإجراء العلاقات الدولية مع الدول الأخرى.

في حين رأى العديد من فقهاء القانون الدستوري أن الدولة: "كيان إقليمي يمتلك السيادة داخل الحدود وخارجها، ويحتكر قوى وأدوات الإكراه". ولا يكفي توافر المقومات الثلاثة (الأرض، الشعب، السلطة)؛ لكي يصبح بمقدور الدولة ممارسة نشاطها بصورة طبيعية، إذ لابد من اعتراف المجتمع الدولي بها.

وعلى الرغم من كون مفهوم الدولة من المفاهيم المركزية في علم السياسة، إلى درجة حملت بعض الباحثين على القول بأن علم السياسة هو علم الدولة، إلا أن مفهوم الدولة قد تعرض لعدد من التحديات من أبرزها[4]:

1. تراجع اهتمام علماء السياسة بموضوع الدولة بعد الحرب العالمية الثانية لسيادة مفاهيم واتجاهات المدرسة السلوكية على التحليل السياسي.
2. عاد الاهتمام بمفهوم الدولة في مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين إثر ما تعرض له التحليل السلوكي في علم السياسة من نقد.
3. أدى بروز ظاهرة العولمة إلى زيادة الاهتمام بمفهوم الدولة، نتيجة ما تمثله العولمة من تحد لمفهوم الدولة وسيادتها الوطنية.
4. أضافت تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 مزيداً من الاهتمام بالدولة باعتبار أن تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني ضروري لضبط التفاعلات الاقتصادية وحمايتها مما يمكن أن يقود إليه اقتصاد السوق بلا ضوابط من كوارث اقتصادية جديدة.

ب – مفهوم الدولة الصغيرة:

هناك مقتربان في التعامل مع الدولة؛ أولهما، المقترب القانوني وهو الذي يساوي بين الدول من حيث سيادتها وحقها في البقاء وعدم السماح للآخرين بالتدخل في شؤونها. وثانيهما، المقترب الواقعي الذي يرى أن الدول تتفاوت من حيث القدرات المتوفرة لديها، ويترتب على ذلك تفاوت قدرة الدول في التأثير على الوحدات الدولية الأخرى.

ومع أهمية المقترب القانوني، إلا أن تنامي تأثير الواقعية الجديدة التي ركزت على مقدرات القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجيا للدول، – وما تمثله تلك المقدرات من إمكانات في حال توفرها ومن قيود في حال افتقار الدول لها على السلوك الخارجي للدول – كما أبرزت التفاعلات الدولية سواء في مرحلة الحرب الباردة أم ما تلاها محكات نظرية وواقعية لمفهوم الدولة الصغيرة وحدود وإمكانيات حركتها على المستوى الخارجي، خاصة في ظل عدم قدرة الدول الكبرى على تحقيق أهدافها بشكل مطلق، كما اتضح في أزمة الولايات المتحدة في فيتنام من نوفمبر 1955 – إبريل 1975، وعدم قدرتها على حسم العديد من الملفات لصالحها كما في الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق عام 2003.

في حين واجهت بعض الدول الصغيرة تحديات عدة نتيجة محدودية مواردها مما حد من تأثيرها، وكان سبباً أساسياً في تراجع قدرتها في الحفاظ على مصالحها.

وإن الاعتراف بتفاوت قدرة الدول على حماية مصالحها ودرء الأخطار عنها والقيام بدور فاعل على المستوى الخارجي، بناءً على تفاوت حجمها ومقدراتها القومية، يجعل من الأهمية وجود تعريف محدد لمفهوم الدولة الصغيرة، فهناك معيار كمّي اعتمد حجم الدولة الإقليمي والسكاني والناتج القومي الخام واستهلاك الطاقة والموارد. وقد أخذ بهذا المعيار ديفيد فيتل[5] David Vital الذي عرّف الدولة الصغيرة بأنها تلك التي يتراوح عدد سكانها بين 10 إلى 30 مليون نسمة. ووفق تعريف الأمم المتحدة للدولة الصغيرة بأنها كيان صغير جداً في مساحتها، وعدد سكانها، ومواردها البشرية والاقتصادية، دون تحديد واضح لهذا الصِّغر أو الكِبَرْ، وقد رفض بعض المفكرين المعيار الكمي لتحديد مفهوم الدول الصغيرة باعتبار أن هناك نماذج من الدول الصغيرة استطاعت أن تؤدي دوراً خارجياً فاعلاً يتجاوز حجمها من حيث المساحة والسكان.

وعرف روبرت كيوهن[6] Robert Keohane الدولة الصغيرة بأنها تلك الدولة ضعيفة التأثير أو معدومة التأثير في النسق الدولي. وهي، منفردة أو مجتمعة، لا تستطيع مواجهة أي تهديد أمني

كبير بشكل جوهري دون الاعتماد على المساعدة الخارجيّة، وأيضاً تعرّض هذا المعيار إلى النقد بسبب التركيز على القضية الأمنية كمحور رئيسي لتصنيف الدول، إذ إن الأمن محط اهتمام جميع الدول بغض النظر عن حجمها.

غير أن تلك المحاولات لم تقدم تعريفاً واضحاً للدول الصغيرة مما حمل الباحث فيورال Feural إلى اعتماد تعريف شامل مفاده: "إن الدولة الصغيرة هي مجموعة من الدول ذات سيادة، لها حجم جغرافي محدود، وعدد من السكان متدني، وقدرات اقتصادية ضعيفة. وأن السياق الدولي يشير إليها بأنها وحدات دولية مستقلة لها أدوار سياسية واقتصادية متواضعة في الشؤون العالمية، لأنها عاجزة عن تطوير بدائل فاعلة" [7](Fauriol, 1984).

ج - مفهوم السياسة الخارجية:

قد يكون من الصعب الوصول إلى تعريف محدد لمفهوم السياسة الخارجية، فقد نظر إليها بعضهم باعتبارها جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي أنها نشاط الجماعة كوجود حضاري، أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية.

في حين ينظر إليها بعضهم الآخر باعتبارها الأفعال وردود الأفعال الرسمية التي "تبادر بها" أو "تتلقاها وترد عليها" لاحقاً الدول ذات السيادة بهدف تغيير أو خلق ظروف جديدة خارج حدودها السياسية. أو أنها منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى، لتحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية[8].

وهكذا يتضح من التعريفات السابقة بأن السياسة الخارجية هي عملية مخططة، وأنها تسعى لتحقيق المصلحة الوطنية وإن كانت العناصر الذاتية والنفسية لصانع القرار تلعب دوراً في صناعة السياسة الخارجية. كما أن المصلحة الوطنية ليس لها وجود مستقل عن إدراك صانع القرار لتلك المصلحة.

وفي ضوء هذا الفهم للسياسة الخارجية - باعتبارها سلوك الدول على المستوى الخارجي الذي يهدف لتحقيق المصلحة الوطنية، وهو محكوم بفهم صانع القرار لهذه البيئة من جهة، وبمعطيات تلك البيئة وما تمثله من فرص وقيود على السياسة الخارجية لأي دولة – فالدراسة معنية بالبحث في السياسة الخارجية لدولة الإمارات، وكيف انعكست ظروف نشأة الدولة وطبيعتها كدولة اتحادية، وإدراك صانع القرار على هذه السياسة.

د – الدبلوماسية الناعمة:

عرف عالم السياسة الأمريكي جوزيف ناي هذا المصطلح في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، بأنها" تلك القدرة على جعل الآخرين يقومون بتصرفات تحت ضغط وبأثر القوة التي تم إخضاعهم لها" وقد ارتبط مفهوم القوة لدى بعض الباحثين بالممارسات الإكراهية، التي تجبر الآخرين على التصرف بطريقة معينة؛ أما مفهوم القوة الناعمة فيفتح الباب لدراسة القدرة على التأثير في سلوك الآخرين عبر الجاذبية والاحتواء، وقوة النموذج، وجاذبية الثقافة، والمصداقية، والالتزام.

كما تعني القوة الناعمة القدرة على التأثير في الآخرين بحيث تصبح قيمك وثقافتك ومبادؤك وطريقتك في الحياة هي النموذج الذي يرغبون في احتذائه[9].

هـ – دولة الإمارات: ظروف النشأة وطبيعة النظام السياسي

بداية يمكن القول بأن إمارات الخليج السبع المكونة للدولة الاتحادية قد خضعت للهيمنة الاستعمارية البريطانية قرابة قرن ونصف قرن من عام 1820 إلى عام 1971، عزلت فيها عن التعامل الخارجي إذ كانت محكومة بمجموعة من المعاهدات التي أبرمتها بريطانيا مع حكام الإمارات، والتي حالت دون أي اتصال لهم بأي طرف خارجي. هذه العزلة تعني بأن الدولة الاتحادية عند قيامها كانت حديثة العهد بالتفاعل مع العالم الخارجي، وحديثة العهد بالمؤسسات المعنية بذلك، كوزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية، بالإضافة إلى ندرة الكفاءات الوطنية القادرة على القيام بهذا الدور عند بداية تأسيس الاتحاد.

بالإضافة إلى أن النظام السياسي لدولة الإمارات كنظام قبلي يستقي موجهاته من الثقافة السياسية القبلية، وهي وإن امتلكت الكثير من الضوابط الكفيلة بإدارة التفاعلات السياسية على مستوى المجتمع القبلي، فإنها بعد قيام الدولة الحديثة لم تكن مؤهلة للتعامل على المستوى الخارجي، خاصة وأن النظام الدولي بما فيه من منظمات وقوانين يعد غريباً على الخبرة السياسية القبلية في تلك المرحلة، مما فرض مزيداً من التحديات على صانعي القرار الخارجي في الدولة الاتحادية.

كما أن عملية تجاوز حالة التجزئة والاندماج في كيان اتحادي بين هذه الإمارات مثل عبئاً مضافاً على هذه الدولة الوليدة، خاصة وأنها تتوسط من الناحية الجغرافية جيراناً أقوياء (إيران، المملكة العربية السعودية، عُمان)، وتربطها معهم حدود متداخلة خلقت لهذه الدولة

تحديات متعلقة بنزاعات الحدود مع دول الجوار، بالإضافة إلى الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية 28 نوفمبر 1971، ومشكلات الحدود الداخلية بين الإمارات المكونة للدولة الاتحادية[10].

وإذا كانت السياسة الخارجية لأي دولة هي امتداد لسياستها الداخلية، ومحكومة بعناصر قوة وضعف هذه السياسة، بالإضافة إلى أنها محكومة من ناحية أخرى بمعطيات البيئة الخارجية وما تمثله من عناصر قوة وتحديات لها، فإن دولة الإمارات عند قيامها في الثاني من ديسمبر عام 1971، قد واجهت الكثير من التحديات التي يرجع منها لتاريخها السياسي، ويرجع بعضها الآخر لحداثة نشأتها وطبيعتها الفيدرالية[11]، في حين يرجع جانب من هذه التحديات إلى محيطها الإقليمي والدولي كما سبقت الإشارة.

مما تقدم يتضح أن حداثة نشأة الدولة وطبيعتها الفيدرالية وصغر حجمها وقلة عدد سكانها كما سيرد تفصيله لاحقاً تمثل عوامل تحدٍ بالنسبة لدولة الإمارات، سواء على صعيد تحقيق الأمن أو التنمية، وكذلك على مستوى القيام بدور خارجي فاعل شأنها في ذلك شأن العديد من الدول الصغيرة، إلا أن مقدراتها الاقتصادية وارتفاع ناتجها القومي قد مثل عاملاً من عوامل نجاحها سواء على الصعيد الداخلي، أم على صعيد القيام بدور خارجي فاعل ومؤثر يتجاوز حدود الحركة المتاحة أمام الدول الصغيرة، كما سيرد ذلك لاحقاً.

المحور الثاني

محددات وموجهات السياسة الخارجية لدولة الإمارات

محددات السياسة الخارجية:

فيما يتعلق بمحددات السياسة الخارجية لدولة الإمارات، يمكن الإشارة إليها بإيجاز على النحو التالي:

1. المحدد الجغرافي، ويندرج تحته الموقع وحجم الدولة من مساحة وكثافة، وطبيعة تضاريس.
2. المقدرات القومية، ويندرج تحتها حجم الموارد، مستوى التحديث، أثر الموارد والتحديث على السياسة الخارجية.
3. النظام السياسي لدولة الإمارات، ويندرج تحته الطبيعة الفيدرالية، القيادة السياسية.
4. التكوين الاجتماعي، ويندرج تحته التكوين القبلي للدولة والنخبة السياسية، والعلاقة بين

الحاكم والمحكوم وتأثيرها على عملية صنع القرار الخارجي، والدوائر المؤثرة في عملية صنع القرار.

المحدد الجغرافي:

من المعروف أن قدرة أي دولة على التأثير في السياسة الخارجية ترتبط بمجموعة من العوامل يأتي في مقدمتها حجم هذه الدولة وإمكاناتها مقارنة بحجم الدول الأخرى في النظام الدولي، بل إن مفهوم المصلحة القومية والأمن القومي بالنسبة للدول الكبرى يمتد بامتداد مناطق نفوذها على اتساع العالم، في حين تنحصر دائرة هذين المفهومين بالنسبة للدول الصغرى عند حدودها السياسية، ولذلك فإن جغرافية دولة الإمارات كدولة صغيرة محاطة بدول جوار أكبر حجماً كالمملكة العربية السعودية وإيران، بالإضافة إلى اشتباكها الحدودي مع كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، واحتلال إيران للجزر الإماراتية قد مثل تحدياً بالنسبة لدولة الإمارات منذ تأسيسها، غير أن الرؤية الحكيمة لصانع القرار وإدراكه لمعطيات البيئة الإقليمية والدولية جعلته يدير علاقاته بدول الجوار ويحقق المصلحة الإماراتية ويقلل من حدة التحديات التي تعترضها من خلال تسوية خلافات الحدود وتقديم علاقة حسن الجوار والتعاون.

والجدول التالي يوضح هذه المقارنة في المساحة وعدد السكان والكثافة السكانية بين دولة الإمارات وبعض دول الجوار

الدولة	المساحة	عدد السكان	الكثافة
دولة الإمارات العربية المتحدة	71.02 ألف كم2	9.1 مليون نسمة	110 نسمة لكل كم2
المملكة العربية السعودية	2000 ألف كم2	31.6 مليون نسمة	15 نسمة لكل كم2
سلطنة عمان	309.5 ألف كم2	4.425 مليون نسمة	14.3 نسمة لكل كم2
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	1،648،195 كم2	75 مليون نسمة	48 نسمة لكل كم2

الجدول من تصميم الباحث لبيانات مستقاة من موقع مجلس التعاون لدول الخليج لإحصاءات بعض دول مجلس التعاون لعام 2013، والموقع الرسمي للجمهورية الإيرانية[12].

كما أن وقوع دولة الإمارات وسط مجموعة من الدولة الخليجية المشابهة لها في الثقافة السياسية وفي طبيعة نظم الحكم قد مثل عاملاً معززاً لأمنها واستقرارها ولسياستها الخارجية نظراً للتشابه في مواقف دول الخليج العربية تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية، وقد تبلور هذا التقارب في إنشاء مجلس التعاون الخليجي كمنظومة سياسية وأمنية عام 1981.

2) المقدرات القومية:

وفيما يتعلق بالمقدرات القومية يمكن الإشارة إلى أن أهم عناصر قوة السياسة الخارجية لدولة الإمارات تمثلت في امتلاكها لموارد نفطية مكنتها من التغلب على الكثير من المشكلات الداخلية، بالإضافة إلى كون هذه الموارد قد مثلت آلية أساسية للسياسة الخارجية لدولة الإمارات، خاصة وأن القيادة السياسية في دولة لإمارات ممثلة في سمو الشيخ زايد رحمه الله قد استثمرت موارد النفط بشكل يدعم سياستها الخارجية، سواء في حالات التعاون الدولي أم الصراع، وسوف تتم الإشارة إلى ذلك بقدر أكبر من التفصيل عند التعرض لنماذج من السياسة الخارجية الإماراتية[13].

أما بخصوص مستوى التحديث، فقد تمت الإشارة فيما تقدم إلى أن دولة الإمارات دولة حديثة النشأة عزلت عن كل أشكال التطور والتحديث الاجتماعي والسياسي طوال الهيمنة الاستعمارية، وكان عليها أن تبدأ مسيرة التحديث من البداية، فالتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية وخدمات البنية التحتية كانت في بداياتها عند تأسيس الدولة، وكذلك الحال بالنسبة لبناء مؤسسات الدولة الحديثة. غير أن توفر الموارد وإرادة التغيير لدى القيادة السياسية ووجود كوادر وطنية مؤهلة علمياً ساهمت رغم قلة عددها في بناء الدولة والسير بخطى سريعة نحو التحديث، واستطاعت أن تنجز الكثير في فترة زمنية قصيرة، مقارنة بمسيرة التحديث في مجتمعات أخرى، الأمر الذي مكن القيادة السياسية من القيام بدور فاعل على المستوى العربي والدولي لاحقاً، متجاوزة بذلك حدود وإمكانية الحركة بالنسبة للدول الصغيرة على المستوى الخارجي.

ووفقاً للتقرير الاقتصادي السنوي 2018 لوزارة الاقتصاد، بلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017 بالأسعار الحقيقية 1422.2 مليار درهم تقريباً على مستوى الدولة مقابل 1411.1 مليار درهم تقريباً نهاية 2016، محققاً نمواً بنسبة 0.8 %[14].

3) النظام السياسي لدولة الإمارات:

فيما يتعلق بالنظام السياسي لدولة الإمارات، فقد تمت الإشارة بإيجاز فيما تقدم إلى الطبيعة الفيدرالية للدولة وما تمثله من تحديات بالنسبة لصانع القرار، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، إذ عليه أن يوفق بين المصلحة الاتحادية العليا وبين مصالح الأعضاء المكونين للدولة الاتحادية عند اتخاذه لأي قرار داخلي أو خارجي، وتبدو المسألة أكثر تعقيداً

عندما يكون القرار خارجياً، إذ يكون صانع القرار تحت ضغط الوضع الداخلي الفيدرالي وتحديات المحيط الخارجي إقليمياً ودولياً، الأمر الذي يضطره أحياناً للتضحية ببعض المصالح الداخلية في سبيل حل مشكلة خارجية، وخير مثال على ذلك تسويات مشكلات الحدود بين دولة الإمارات ودول الجوار، والتي وإن نظر إليها بعضهم باعتبارها تمثل تنازلاً عن بعض الحقوق الإقليمية لدولة الإمارات؛ إلا أنها من وجهة نظر القيادة السياسية كانت تنازلات اقتضتها متطلبات الأمن والاستقرار بالنسبة للمنطقة، ولدولة الإمارات، وقد أثبتت التطورات السياسية على مستوى المنطقة حكمة صانع القرار في إدارة مشكلات الحدود (مشكلة البريمي مع سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والتي تمت تسويتها لصالح سلطنة عمان عام 1971، ومشكلة منطقة خور العديد والتي تمت تسويتها لصالح المملكة العربية السعودية عام 1974) خاصة عند تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981، كما مثلت العلاقات الإماراتية – السعودية عمقاً أمنياً وتنموياً واستراتيجياً لكلا البلدين[15]، والتي تبلورت عبر التنسيق لدعم جمهورية مصر العربية في حرب 1973، وحرب تحرير الكويت 1991، والموقف المشترك من أحداث 2011 في بعض الدول العربية. وازداد تعزيزاً بمشاركة البلدين في عاصفة الحزم لدعم الشرعية في اليمن، والتحالف الاستراتيجي بين البلدين[16].

وإذا كان صنع القرار الخارجي يعتمد بدرجة كبيرة على فهم وإدراك القيادة السياسية للمعطيات المحلية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى تأثر القرار الخارجي بالعوامل الذاتية والنفسية لصانع القرار، فإن تلك المسألة وإن مثلت تحدياً لبعض النظم السياسية، وعاملاً من عوامل ضعف وإرباك سياستها الخارجية، فإنها بالنسبة لدولة الإمارات كانت عاملاً من عوامل قوة ونجاح هذه السياسة، وذلك لما تمتع به سمو الشيخ زايد من إرادة خيرة وحكمة وعقلانية ورشد في عملية صنع القرار، بالإضافة إلى شخصيته الكارزمية التي حظيت باحترام وتقدير الجميع، وكانت عاملاً من عوامل نجاح السياسة الخارجية الإماراتية على الرغم من حداثة الدولة والتحديات التي اعترضتها[17].

4) التكوين الاجتماعي والسياسي:

تمت الإشارة فيما تقدم إلى الطبيعة القبلية للبنية السياسية في مجتمع الإمارات، إذ تعد القبيلة هي وحدة التحليل الأولى لفهم مجتمع الإمارات وفهم بنائه السياسي، وثقافته السياسية، فهو مجتمع مؤلف من عدة قبائل شهدت العلاقة بينها في الماضي حالات من التعاون والصراع،

أفرزت في النهاية حلفين قبليين، هما حلف بني ياس، وحلف القواسم، وبقيت العلاقة بين هذه القبائل من جهة وبين القبائل التي تسكن منطقة الخليج من جهة ثانية، وكذلك العلاقة على مستوى كل قبيلة محكومة بالأعراف والضوابط القبلية الكفيلة بإدارة التفاعلات المجتمعية بالشكل الذي يخدم المصلحة القبلية[18].

غير أن ملامح هذه الصورة قد تغيرت نسبياً خلال الهيمنة البريطانية، إذ ضعف مفعول الضوابط السياسية القبلية، كما تدخلت بريطانيا في إدارة الشأن الداخلي لإمارات الخليج.

ومع ذلك التغيير فقد بقيت المنطقة محكومة بنخب سياسية لكل منها نفوذه ضمن الحدود التي وضعتها بريطانيا لإمارته[19]، هذه النخب هي ذاتها النخب التي تولت السلطة بعد استقلال هذه الإمارات، وانضمامها في الكيان الاتحادي، إذ يمثل المجلس الأعلى المكون من حكام الإمارات السبع أعلى سلطة في الدولة الاتحادية، وتتمتع كل من إمارة أبوظبي وإمارة دبي بنفوذ أكبر على مستوى التكوين السياسي للدولة بحكم ثقلهما السياسي والاقتصادي، ولذلك لعبت القيادة السياسية لإمارة أبوظبي بحكم رئاستها للدولة الاتحادية، والقيادة السياسية لدبي بحكم نيابتها لهذه الدولة الدور الأكبر على مستوى صناعة القرار الداخلي والخارجي على حد سوا[20].

فيما يتعلق بالدوائر المؤثرة على عملية صنع القرار في الدولة الاتحادية، يمكن تحديدها في الدوائر التالية:

الدائرة الأولى: النخبة الحاكمة، وهي دائرة مقصورة على حكام الإمارات السبع، ولإمارتي أبوظبي ودبي الدور الأكبر كما سبقت الإشارة، بحكم الصلاحيات التي يعطيها الدستور لرئيس الدولة ونائبه في حالة غيابه من جهة، ولامتلاكهما لحق النقض من جهة ثانية.

الدائرة الثانية: كبار القبائل، إذ تلعب هذه الدائرة دوراً مؤثراً على عملية صنع القرار الداخلي، نظراً للتكوين القبلي للدولة، وإن كان دورها يتضح بشكل أكبر في إمارة أبوظبي خاصة عند بداية تأسيس الدولة.

الدائرة الثالثة: التجار ورجال الأعمال، ويبرز دورهم بشكل أساسي في إمارة دبي بحكم طبيعتها التجارية، وإن بدا دورها يتنامى في جميع الإمارات بفعل تأثيرات العولمة الاقتصادية منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، وتشكيل المجالس المعبرة عن رأي هذه الفئة خاصة في الموضوعات ذات الصلة بالمصالح الاقتصادية كالمجالس الاقتصادية وغرف التجارة والصناعة ومجالس سيدات الأعمال.

الدائرة الرابعة: المثقفون، ويلاحظ تأثيرهم غير المباشر على عملية صنع القرار سواء من خلال شغلهم لبعض المناصب القيادية، أم تأثيرهم على الرأي العام عبر وسائل الإعلام المختلفة، ويبرز دور هذه الفئة على المستوى الخارجي نظراً لكون المواقع الدبلوماسية مشغولة في الغالب بأبناء الإمارات من المثقفين والمؤهلين علمياً. بالإضافة إلى ما أتاحته ثورة التقنيات وشبكات التواصل الاجتماعي من فضاء أوسع لهذه الفئة في التأثير على الرأي العام ومن ثم التأثير بشكل غير مباشر على صناعة القرار.

أما بالنسبة للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، فإلى جانب ما تتسم به هذه العلاقة من قوة بحكم الثقافة السياسية القبلية، فإن ما قامت به القيادة السياسية من إنجازات، وحالة الرخاء والوفرة وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وتطوير نوعية الخدمات المقدمة لهم، والشخصية الكاريزمية التي تمتع بها الشيخ زايد رحمه الله، وحرصه على تدعيم العلاقة التعاونية بين الحاكم والمحكوم، قد عملت على توطيد هذه العلاقة التي مثلت الدعامة الأساسية لاستقرار الدولة ولقوة سياستها في الداخل والخارج، وكانت من أهم عوامل نجاح السياسة الخارجية لدولة الإمارات[21].

موجهات السياسة الخارجية لدولة الإمارات

إن موجهات السياسة الخارجية لدولة الإمارات تعد مشابهة إلى حد كبير لموجهات السياسة الخارجية لأي دولة عربية، ويمكن تحديدها بإيجاز فيما يلي:

1. **الموجه المصلحي:** غني عن القول بأن السياسة الخارجية لأي دولة تهدف إلى التأثير في البيئة الدولية والإقليمية لخلق الأرضية الأكثر ملاءمة لتعظيم مصالحها والحد من التحديات والأخطار التي تعترضها أو التقليل من حدتها، ودولة الإمارات تهدف من خلال سياستها الخارجية إلى الحفاظ على مصالحها الوطنية وحماية أمنها واستقرارها وسيادتها موظفة في سبيل تحقيق ذلك كل ما تمتلكه من عناصر قوة سواء تمثلت في استثمار مواردها المالية في دعم دبلوماسيتها الناعمة، أم استثمرت دائرة علاقتها التعاونية الممتدة إقليمياً ودولياً[22].
2. **الموجه القومي:** فدولة الإمارات هي دولة عربية تربطها بمحيطها القومي أواصر عدة (اللغة، الدين، الثقافة، التاريخ والمصير المشترك.. الخ)، ولذا فإن سياستها الخارجية تنطلق أساساً من هذا الموجه القومي، إلى درجة تجعل من الصعب الفصل بين المصلحة الوطنية الإماراتية والمصالح العربية، خاصة بالنسبة لقيادة سياسية كسمو الشيخ زايد

طيب الله ثراه، آمنت بأن المصالح الوطنية الإماراتية لا يمكن تحقيقها بمنأى عن المصلحة العربية. وسوف تتم الإشارة لذلك عند التعرض لنماذج من السياسية الخارجية الإماراتية[23].

3. **الموجه الإسلامي:** يعد الدين الإسلامي مكوناً أصيلاً من مكونات الثقافة المجتمعية والسياسية للإمارات، بالإضافة إلى كونه منطلقاً أساسياً في صياغة دستورها ونظامها السياسي منذ تأسيس الدولة في 2 ديسمبر عام 1971 ووضع الدستور المؤقت والذي تحول إلى دستور دائم عام 1996[24]، إذ أشارت المادة (7) من الدستور إلى أن: "الاسلام هو الدين الرسمي للاتحاد، والشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه"، ولذا فإن الدين الإسلامي والانتماء الإسلامي المترتب عليه، يعد موجهاً أساسياً في صناعة القرار سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي، وأن السياسة الخارجية لدولة الإمارات تحرص دائماً على نصرة القضايا العربية والإسلامية، سواء تحت مظلة المؤتمر الإسلامي، أم جامعة الدول العربية، أم في إطار السياسة الخارجية الإماراتية بشكل عام[25].

4. **الموجه الخليجي:** لما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى الدول الخليجية، فإنها معنية بقضايا محيطها الإقليمي الفرعي (النظام الخليجي)، ومتأثرة بكل معطيات هذا النظام الإقليمي، سواء مثلت هذه المعطيات عناصر قوة كالثروة النفطية، والتقارب النظمي، وقيام مجلس التعاون الخليجي. أم مثلت عاملاً من عوامل الضعف والتحدي كالتوترات الأمنية والتدخلات الخارجية...

ولذا فإن الموجه الخليجي يمثل أحد أبرز الموجهات المؤثرة في صناعة القرار السياسي الخارجي لدولة الإمارات، خاصة بعد قيام مجلس التعاون الخليجي في بداية الثمانينات من القرن العشرين، إذ تحرص دول الخليج على التقريب بين مواقفها السياسية الخارجية بالنسبة للقضايا العربية والدولية[26]. وقد تجلى ذلك بوضوح خلال الحرب العراقية الإيرانية منذ عام 1980 – 1988، وكذلك عند غزو العراق للكويت في أغسطس 1990، ولعل مجلس التنسيق السعودي – الإماراتي الذي وقع في شهر مايو 2016، يقدم نموذجاً على عمق التنسيق الخليجي المشترك، خاصة بين دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية سواء على المستوى الاستراتيجي أم الأمني أم على المستوى الاقتصادي[27]، وإن كانت السياسة الخارجية القطرية منذ عام 1996 وحتى المرحلة الراهنة، قد مثلت مغايرة للتوجهات الخليجية حيال الكثير من القضايا.

المحور الثالث

نماذج للسياسة الخارجية لدولة الإمارات

في هذا الجزء من الدراسة سوف تتم الإشارة إلى بعض من السياسات الخارجية الإماراتية، ومحاولة تغطية الدائرة الخليجية والعربية والدولية في السياسة الخارجية الإماراتية، للوقوف على عناصر قوة ونجاح هذه السياسة.

أ) السياسية الخارجية الإماراتية وتسوية نزاعات الحدود مع دول الجوار:

بداية، لابد من الإشارة إلى أن دولة الإمارات التي نشأت في الثاني من ديسمبر عام 1971، ولدت مثقلة بتركة من مشكلات الحدود التي رسمتها بريطانيا لإمارات المنطقة أثناء هيمنتها عليها، والتي اتسمت بقدر كبير من التداخل والاشتباك.

ومن أبرز هذه الخلافات، خلافات الحدود بين دولة الإمارات وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية حول واحة "البريمي" والخلافات الحدودية بين دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية في منطقة "خور العديد"، ناهيك عن مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة من قبل إيران[28].

وقد أدركت القيادة السياسية لدولة الإمارات أن بقاء هذه المشكلات دون تسوية سوف يمثل عاملاً من عوامل الصراع في المنطقة، ويحد من أمنها واستقرارها، فقدم سمو الشيخ زايد رحمه الله اعتبارات الأمن والاستقرار بتقديم بعض التنازلات لصالح المملكة العربية السعودية في مشكلة "خور العديد"، لقناعته بأن الدولة الحديثة النشأة أحوج ما تكون للأمن والاستقرار ولعلاقة حسن الجوار، كي يتسنى لها البدء بعملية البناء وإرساء دعائم الدولة في الداخل، صحيح أن الخلاف حول مسألة الحدود في منطقة خور العديد قد أثير مرة أخرى، إلا أن حكمة القيادة السياسية ممثلة في صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد قد فضلت السير على نهج المغفور له الشيخ زايد رحمه الله والحرص على تقديم علاقة حسن الجوار مع المملكة العربية السعودية، وذلك ما جعل المملكة باتساعها وإمكاناتها تمثل عمقاً أمنياً واستراتيجياً مضافاً لما تتمتع به دولة الإمارات من إمكانات في ظل العلاقة التعاونية التي تربط بين البلدين. ولعل التحالف الاستراتيجي بين البلدين يمثل ثمرة من ثمرات ذلك النهج.

وانسحبت قناعة الشيخ زايد رحمه الله في قبوله بتسوية النزاع حول البريمي لصالح سلطنة عمان، كما تتجلى حكمته في إدارته لمشكلة الجزر مع إيران، فعلى الرغم من تبعية هذه الجزر

للإمارات وكونها أرضاً عربية وفق ما تفيد به الوثائق البريطانية والمحلية، بالإضافة إلى الحقائق التاريخية والجغرافية والاجتماعية المؤكدة لعروبة الجزر وتبعيتها للإمارات، إلا أن إرادته الخيرة وميله للسلم وحرصه على حسن الجوار قد دفعته إلى تفضيل حل هذه القضية بالطرق السلمية واللجوء إلى التحكيم الدولي، حتى وإن تعنت الطرف الإيراني، بدلاً من تصعيد الخلاف، وزج الطرفين إلى مواجهة عسكرية لا تحمد عقباها، ولن تضيف إلى المنطقة إلا مزيداً من التوتر والتدخل الخارجي.

ب) مواقف السياسة الخارجية الإماراتية من التوترات الأمنية والأزمات السياسية في المنطقة:

يمكن الإشارة إلى مواقف السياسة الخارجية الإماراتية في القضايا التالية:

1) القضية الفلسطينية: لقد تعاملت القيادة السياسية في دولة الإمارات مع القضية الفلسطينية باعتبارها القضية العربية الأولى، ووفرت لها الدعم المادي والمعنوي، ويتجلى ذلك في دعم الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية. بالإضافة إلى قرار الإمارات المساند للقضية الفلسطينية بفرض حظر النفط على الدول المساندة لإسرائيل في حرب أكتوبر 1973، فعلى الرغم من حداثة نشأة الدولة آنذاك، إلا أن القيادة السياسية استطاعت بقرار حكيم وجريء أن توظف النفط كسلاح في المواجهة العربية الإسرائيلية، مؤكدة بذلك عمق الانتماء القومي لشعب الإمارات وقيادته السياسية، وكون المصلحة الوطنية لدولة الإمارات وأمنها لا يتحققان بمعزل عن المصلحة والأمن القومي العربي.

كما تبرز مواقف الإمارات المساندة للقضية الفلسطينية في دعمها للشعب الفلسطيني في المحافل الدولية، والتأكيد على ضرورة الوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، بالإضافة إلى دعم الشعب الفلسطيني مادياً ومعنوياً من خلال المشاريع التنموية التي تقيمها دولة الإمارات على الأرض الفلسطينية. وتأكيد سمو الشيخ زايد في أكثر من مناسبة على أن التحيز الأمريكي لإسرائيل لا يساعد على الوصول إلى تسوية عادلة لهذا الصراع وسوف يضر بالمصالح الغربية، بالإضافة إلى تأثيراته على الأمن والاستقرار في المنطقة[29].

كما اتضح موقف الشيخ زايد الداعم للشعب الفلسطيني والمؤيد لانتفاضته في 8 سبتمبر 1987م، واصفاً إياها في خطاب سموه الذي ألقاه في مجلس بلدية لندن في 19 يوليو 1989 بأنها: "انتفاضة شعب أعزل من السلاح يرفض العبودية، ويتوق إلى التحرر والتمتع بحقوقه الإنسانية"[29].

وواصلت دولة الإمارات دعمها المادي والمعنوي للقضية الفلسطينية، واستنكار الممارسات الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة، وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني في المحافل العربية والدولية. مؤكدة على أنه لا يمكن حل الصراع العربي – الإسرائيلي وإحلال السلام في المنطقة دون حل عادل لهذه القضية[30].

2) السياسة الخارجية الإماراتية تجاه الحرب الأهلية في لبنان عام 1975: عند نشوب هذه الحرب وتعدد الأطراف الداخلية والإقليمية والخارجية المتورطة فيها، أعرب الشيخ زايد عن قلقه إزاء تأزم الوضع اللبناني وتداعياته على الأمن العربي، إذ أكد طيب الله ثراه في عام 1976 أن القتال الدائر في لبنان لا يخدم مصالح الأمة العربية، وطالب الجامعة العربية بالتحرك لإيجاد حل له، كما أكد على حجم الخسائر في الأرواح والأموال التي سيتكبدها لبنان بلا مبرر جراء هذه الحرب، وطالب اللبنانيين والفلسطينيين بالتوقف عن إراقة الدم العربي مطالباً إياهم بتوحيد جهودهم في تحرير الأراضي العربية المحتلة، مبدياً استعداده للوساطة لحل النزاع، كما شاركت دولة الإمارات ضمن القوات العربية (قوات الردع العربية) في محاولة لحفظ السلام في لبنان، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها القوات الإماراتية في انتشار عسكري خارج حدود الدولة[31].

كما برزت الدبلوماسية الإماراتية على صعيد احتواء الدمار والتخفيف من معاناة الشعب اللبناني من خلال إرسال البعثات الطبية للبنان، والمعونات الإنسانية، والتبرع بإنشاء المدارس وعملية التعمير، ودور القوات العسكرية الإماراتية في عملية إزالة الألغام.

3) **موقف دولة الإمارات من اتفاقية كامب ديفيد:** لقد عارضت دولة الإمارات هذه الاتفاقية لما تمثله من إخلال بموازيين القوى بين الكيان الصهيوني والدول العربية، وانضمت دولة الإمارات إلى بقية الدول العربية في المقاطعة العربية لمصر، غير أن القيادة السياسية في دولة الإمارات حافظت على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمصر، إذ لم تؤدي هذه المقاطعة إلى الإضرار بمصالح الشعب المصري، قد دعا الشيخ زايد – طيب الله ثراه – إلى ضرورة عودة العلاقات المصرية – العربية منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين تقريباً، موضحاً أن هذه القطيعة أضرت بالمصالح المصرية والعربية في آن واحد[29].

3) الحرب العراقية – الإيرانية: حرصت الإمارات على القيام بدور إيجابي على مستوى هذه الحرب، بمحاولة تهدئة الصراع وإنهائه بين الطرفين باعتباره يمثل خسارة عربية وإيرانية في آن

واحد، بالإضافة إلى تداعياته السلبية على الأمن والاستقرار في المنطقة. وعلى الرغم من كون العراق دولة عربية فقد حرصت الإمارات على مساندتها سياسياً ومعنوياً ومادياً في هذه الحرب، بما تمليه الروابط القومية وفي الحدود التي لا تستفز الطرف الإيراني. بالإضافة إلى أن نشوب تلك الحرب لم يؤثر سلباً على العلاقات الإماراتية – الإيرانية، سواء على الصعيد السياسي أم الاقتصادي[32].

4) غزو العراق للكويت: لقد شاركت دولة الإمارات دول الخليج الأخرى في موقفها الرافض لغزو العراق للكويت، وسعت لإيجاد مخرج وحل عربي لهذه الأزمة، إلا أن التدخل الأمريكي في الأزمة وإصرار الولايات المتحدة على استخدام القوة ضد النظام العراقي، قد قاد إلى تصعيد تلك الأزمة وإلحاق الدمار بالعراق وبالشعب العراقي، بالإضافة إلى تداعياته السلبية على المنطقة ككل. ويبرز دور السياسة الخارجية الحكيمة لدولة الإمارات في موقفها المتوازن وحرصها على مساندة الشعب الكويتي في تلك الأزمة حيث ساهمت الإمارات مع شقيقاتها من الدول والصديقة في تحرير الكويت وعودة قيادتها الشرعية إليها، كما ساندت الشعب العراقي بعد انتهائها وطوال سنوات الحصار الدولي عليه.

5) الهجوم الأمريكي على العراق: على الرغم من تذرع الولايات المتحدة في حربها ضد العراق بذرائع واهية، كامتلاك العراق لسلاح نووي، وارتباط القاعدة بالنظام العراقي، ومساندة الشعب العراقي في نيل حريته وتحقيق الديمقراطية، إلا أن تلك الذرائع لم تحل دون حرص دولة الإمارات وقيادتها السياسية على تجنيب العراق للهجوم العسكري وما يمكن أن ينشأ عنه من دمار، وتمثل ذلك الموقف بشكل واضح في مبادرة الشيخ زايد رحمه الله والتي حاولت الإمارات إيجاد إجماع عربي عليها من خلال جامعة الدول العربية، إلا أن عدم عرض المبادرة على ذلك الملتقى العربي بشأن الأزمة العراقية، وإصرار الولايات المتحدة على شن ذلك الهجوم حتى وإن لم توفر له تغطية دولية، قد حال دون إنجاح المبادرة الإماراتية.

6) كما تجلى دور دولة الإمارات في الكثير من جهود الوساطة العربية – العربية، وكذلك في جهود الإغاثة في الكوارث الطبيعية والإنسانية، إذ تحتل دولة الإمارات المرتبة الأولى بين الدول المانحة سواء للمنظمات الدولية أو لجهود الإغاثة المباشرة[39].

وإذا كان المنظر الأمريكي جوزيف ناي قد عرف القوة الناعمة بأنها «القدرة على التأثير والجذب والإغراء دون إكراه أو دون استخدام القوة كوسيلة للإقناع»، فإن دولة الإمارات تقدم

نموذجاً واضحاً في الدبلوماسية الناعمة التي يمكن رصد أهم معالمها فيما يلي:

- أنموذجها الوحدوي الوحيد والرائد عربياً، الذي استطاعت من خلاله دولة الإمارات تجاوز حالة التجزئة والانطلاق في مسيرة الوحدة والتنمية.
- التميز في مستوى المعيشة ورفاهية الإنسان.
- التعايش السلمي والتعاوني بين العديد من الأعراق والثقافات والأديان.
- تحقيق معدلات عالية من التحديث والأداء الحكومي المتميز وجودة الخدمات، حتى غدت أنموذجاً يحتذى لكثير من دول العالم، وفق ما يوضحه مؤشر التنافسية العالمي، إذ حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول إقليمياً والخامس عالمياً ضمن أكثر الدول تنافسية في العالم وتقدمت بواقع 23 قفزة منذ إدراجها ضمن تقرير "الكتاب السنوي للتنافسية العالمية" لعام 2019، وقد احتلت دولة الإمارات المراتب الأولى عالمياً في عدد من المحاور الرئيسية والمحاور الفرعية والمؤشرات الفرعية التي يرصدها التقرير. حيث صعدت الدولة إلى المركز الأول عالمياً في محور "كفاءة الأعمال" والمركز الثاني عالمياً في محور "الكفاءة الحكومية". والمراكز الخمس الأولى عالمياً في عدد من المحاور الفرعية مثل المركز الأول في "الممارسات الإدارية" والمركز الثاني عالمياً في كل من "التجارة الدولية" و"الكفاءة والإنتاجية" و"البنية التحتية" و"السلوكيات والقيم" و"أسواق العمالة"، والمركز الثالث عالمياً في "التمويل الحكومي" و"السياسات الضريبية"[31].

7) **وبرزت الدبلوماسية الإماراتية النشطة والفاعلة بشكل واضح عند اندلاع موجات الحراك الشعبي العربي منذ نوفمبر 2010** بدءاً بتونس، ثم توالت الأحداث في مصر وسورية وليبيا واليمن والبحرين، إذ تعاملت مع هذه الموجات بقدر من الحذر والتوازن والتعامل بما يتناسب مع كل أزمة على حده، بل ومواءمة تحركها وفق تطورات هذه الأزمات، ولعل المتابع لموقف دولة الإمارات من الأزمة الليبية والأزمة المصرية والأزمة السورية والأزمة اليمنية يمكنه أن يلاحظ ما تتمتع به الدبلوماسية الإماراتية من فعالية ومرونة ومواءمة في التعامل مع هذه الأزمات وفق معطيات كل منها.

ويمكن ملاحظة كيف تراوح موقف الدبلوماسية الإماراتية من الأزمة المصرية بين الحذر ومحاولة حمل النظام المصري على القيام ببعض الإصلاحات حفاظاً على الاستقرار السياسي لمصر عند بداية اندلاع تلك الموجات في 25 يناير 2011، وبين تفهم مطالب الشعب المصري

وترقب تطورات الأحداث ثم الوقوف بقوة إلى جانب مصر ودعمها معنوياً ومادياً بعد ثورة 30 يونيو 2013 لقناعة صانع القرار في دولة الإمارات بأن الحفاظ على أمن مصر واستقرارها يمثل ركيزة أساسية للحفاظ على الأمن القومي العربي وأمن الخليج[33].

ومن المهم الإشارة إلى أن دولة الإمارات تعد من أكثر الدول اعتماداً في سياستها الخارجية على الدبلوماسية الناعمة، إلا أن ذلك لم يحل دون مشاركتها العسكرية في الأزمة اليمنية ضمن جهود التحالف العربي لما تمثله الأزمة اليمنية وتطوراتها من تهديد لأمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي وأمن الخليج، ومن المهم الإشارة إلى أن مشاركة دولة الإمارات العسكرية في إدارة بعض الأزمات العربية والدولية يأتي دائماً تحت مظلة دولية أو إقليمية كجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام[34].

ولعل نهج دولة الإمارات في توسيع دائرة شراكاتها الاستراتيجية (الهند – الصين – روسيا – باكستان...) تمثل الحيوية والفعالية والنشاط الذي تتمتع به السياسة الخارجية الإماراتية ومدى الوضوح في الرؤية لدى صانع القرار في التعامل مع التحديات الإقليمية، وتقديره لثقل الأطراف الإقليمية والدولية وما يمكن أن تقوم به في حفظ التوازنات في العلاقات الدولية والحفاظ على الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي والدولي[35].

ولعل إعفاء مواطني دولة الإمارات من الحصول على تأشيرة الدخول إلى 176 دولة - إذ احتل جواز دولة الإمارات المرتبة الأولى عالمياً على هذا الصعيد- لدليل واضح على ما تتمتع به دولة الإمارات من مكانة وسمعة طيبة على المستوى الإقليمي والدولي[36].

المحور الرابع

عناصر قوة ونجاح الدبلوماسية الإماراتية

تضح قوة الدبلوماسية الإماراتية من نماذج النجاحات سابقة الذكر ونماذج أخرى كثيرة قد لا تتسع الدراسة لحصرها، وعند محاول البحث عن ركائز نجاح السياسة الخارجية لدولة الإمارات يمكن تحديد مجموعة من العوامل التي استثمرها صانع القرار لأداء خارجي فاعل، ولعل من أهمها ما يلي:

1 – التزام دولة الإمارات بالقواعد التي ينبغي على الدول، وخاصة الدول الصغيرة، الالتزام بها عند التعامل على المستوى الخارجي، ومن بينها:

أ). الانضمام للمنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات الفرعية المنبثقة عنها.

ب). الإلتزام بالقوانين والمواثيق الدولية.

ج). انتهاج الحوار كوسيلة لإدارة الخلافات، وحل النزاعات بالطرق السلمية، بالإضافة إلى قوة وأصالة قيم السلام وحرص دولة الإمارات على الوساطة في قضايا الصراع وإيجاد حل لها.

د). احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

هـ). توسيع دائرة العلاقات التعاونية والاستراتيجية، والحد من دائرة الصراع.

و). مراعاة عدم استفزاز أو تهميش القوى الكبرى (الدولية – أو الإقليمية).

ز). عدم التحرك العسكري على المستوى الخارجي إلا تحت مظلة دولية أو إقليمية.

2 – **وإلى جانب تلك القواعد التي التزمت بها دولة الإمارات في تعاملها على المستوى الخارجي، هناك عوامل أخرى يمكن الإشارة لها فيما يلي:**

أ). حكمة صانع القرار، وقدرته على إدراك معطيات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية بوضوح، وتحديد الخيارات الخارجية في ضوئها، وقد برز الدور الحكيم للقيادة السياسية لدولة الإمارات الممثلة في سمو الشيخ زايد رحمه الله، وسمو الشيخ حمدان بن زايد وزير الخارجية سابقاً، وكذلك سمو الشيخ خليفة بن زايد رئيس الدولة الاتحادية، ووزير خارجيتها سمو الشيخ عبدالله بن زايد، وكيف تعاملت القيادة السياسية وصانع القرار الخارجي برشد مع مختلف الأزمات، مستثمرة في حلها رصيد دولة الإمارات من العلاقة التعاونية مع الأطراف العربية والدولية.

ب). الشخصية الكاريزمية لصانع القرار، والتي تمثلت في الشخصة المؤثرة للشيخ زايد خليجياً وعربياً وإسلامياً ودولياً، وكان لها أثرها الواضح في تأييد الكثير من السياسات التي اتخذتها دولة الإمارات على المستوى الخارجي.

ج). توظيف دولة الإمارات لما تمتلكه من موارد في سبيل تعزيز مكانتها على المستوى الخارجي سواء ما تمثل منه بتوسيع وتطوير تمثيلها الدبلوماسي على مستوى العالم، أو ما تمثل منها بالمساعدات الخارجية سواء الإنمائية أو الإنسانية أو الخيرية التي تقدمها دولة الإمارات للمنظمات الدولية والإقليمية من جهة، وجهود الإغاثة في الكوارث الطبيعية من جهة أخرى.

د). تعدد وتنوع أدوات الدبلوماسية الإماراتية فهي لا تقف عند حدود الدبلوماسية الرسمية الممثلة في البعثات الدبلوماسية في الخارج، بل زاوجت بينها ودعمتها بالدبلوماسية

الناعمة التي تركز على تعزيز الحضور الثقافي الإيجابي لدولة الإمارات على المستوى الإقليمي والدولي وليس أدل على اهتمام دولة الإمارات بتعزيز الدبلوماسية الناعمة من تأسيسها لمجلس القوة الناعمة في إبريل 2017، والذي يهدف إلى تعزيز سمعة ومكانة دولة الإمارات إقليمياً وعالمياً، وترسيخ احترامها بين الشعوب، ورسم السياسة العامة، واستراتيجية القوة الناعمة لدولة الإمارات في جميع المجالات، ومناقشة واقتراح المشاريع والمبادرات الداعمة للقوة الناعمة لدولة الإمارات، واقتراح ومراجعة التشريعات والسياسات المؤثرة على سمعة دولة الإمارات، ورفع استراتيجية متكاملة ترسخ سمعة دولة الإمارات على المستوى الشعبي في جميع المناطق الاستراتيجية عالمياً[36]. بالإضافة إلى الدبلوماسية البرلمانية خلال ما قام به المجلس الوطني الاتحادي من مشاركات إقليمية ودولية فاعلة سواء في الدفاع عن مصالح الإمارات العليا أم في التعبير عن مواقفها وسياساتها إزاء مختلف القضايا[37]. ودبلوماسية المؤتمرات، ويمكن الإشارة هنا بإيجاز إلى ما تحدثه القمة الحكومية في كل عام من تأثير إيجابي في تعزيز مكانة وسمعة دولة الإمارات على المستوى الخارجي.

ويبقى السلوك المتوازن للسياسة الخارجية لدولة الإمارات هو سر نجاحها، وأحد أهم عوامل قوتها، إذ توازن دولة الإمارات دائماً بين عناصر قوتها وعناصر قوة الطرف الآخر في أي مشكلة خارجية، إلى جانب إدراك صانع القرار للتحولات على مستوى البيئة الدولية والإقليمية خاصة فيما يتعلق بمراكز القوة والتغير على مستوى الفاعلين الدوليين وتعاظم دور الفاعلين الجدد، بالإضافة إلى التغير في طبيعة التحالفات الدولية، والسرعة غير المسبوقة في وتيرة الأحداث والتطورات الدولية والإقليمية، والتي واكبتها دولة الإمارات باتباع نهج التفكير الاستباقي في توقع الأحداث، ومن ثم الاستعداد لها، والتمكن من مواجهتها بأفضل الخيارات[38].

الخاتمة:

مما تقدم يتضح أن دولة الإمارات العربية المتحدة وإن اشتركت مع الدول الصغرى في بعض المعايير المحددة لها، إلا أنها من ناحية أخرى اختلفت عنها في معايير أخرى، لعل من أهمها المقدرة الاقتصادية التي وفرتها عائدات النفط من جهة، واستثمار الدولة لهذه العائدات في تنويع مصادر الدخل من جهة أخرى، بالإضافة إلى تحقيق دولة الإمارات لمستويات متقدمة على مستوى مؤشر التنافسية، خاصة فيما يتعلق بالأداء الحكومي المتميز ونوعية الحياة التي يتمتع بها

مواطنوها، الأمر الذي مكن صانع القرار في دولة الإمارات من تحقيق نشاط خارجي فاعل ومؤثر مقارنة بما يمكن أن تحققه الدول الصغيرة.

وقد كان لهذا النجاح ركائزه المتمثلة في المقدرات القومية المتمثلة في المقدرة المالية التي استثمرتها دولة الإمارات في تعزيز دورها على المستوى الخارجي، ومقدرتها الدبلوماسية سواء تمثلت في مد تمثيلها السياسي في معظم دول العالم، بالإضافة إلى رفع كفاءة كوادرها الوطنية العاملة في مجال السياسة الخارجية ولعل الاهتمام بإنشاء وتطوير الأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة الخارجية يؤكد حرص دولة الإمارات على ذلك، إلى جانب توظيف المقدرة المالية لدولة الإمارات في المساهمة في جهود الإغاثة في الكوارث الإنسانية والطبيعية، بل وفي جهود حفظ السلام وإعادة الإعمار والتنمية، وذلك ما يؤكده مؤشر التنافسية العالمي كما سبقت الإشارة، ولعل مشاركة الإمارات في الأزمة اليمنية ضمن جهود عاصفة الحزم وإعادة الأمل تقدم نموذجاً واضحاً لذلك.

كما مثلت حكمة صانع القرار وإدراكه الواضح لمعطيات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية أحد أهم عوامل نجاح السياسة الخارجية الإماراتية، وقد حاولت الدراسة من خلال محاورها المختلفة التعرض للسياسة الخارجية الإماراتية في ضوء المحددات والموجهات المؤثرة فيها مقدمة نماذج لنجاح السياسة الخارجية الإماراتية وموضحة أهم عوامل ذلك النجاح.

وقد تمت الإشارة فيما تقدم إلى عناصر قوة السياسية الخارجية الإماراتية، وكيف قدمت الإمارات نموذجاً ناجحاً لسلوك الدول الصغيرة على المستوى الخارجي، غير أن معطيات المرحلة الراهنة تطرح جملة من التحديات، التي ينبغي على صانع القرار الخارجي أخذها بعين الاعتبار. وفيما يلي محاولة لحصر بعض تلك التحديات:

أ) التحديات على المستوى الدولي:

- يبدو أن النظام الدولي الذي تميز بأحادية قطبية منذ بداية التسعينات يشهد اليوم تحولات باتجاه ثنائية قطبية أو تعددية قطبية، خاصة مع تنامي صعود قوى دولية جديدة (كالصين "عسكرياً واقتصادياً، أوروبا الموحدة، اليابان...) واستعادة روسيا لدورها الفاعل في التأثير على التفاعلات الدولية والإقليمية. مما يطرح عدداً من التساؤلات من بينها كيف ستتعامل الدول الصغيرة مع هذا التحول في الوقت الذي لازالت الولايات المتحدة تضغط بثقلها على السياسيات الداخلية والخارجية لهذه الدول؟ وهل سيتيح لها

هذا التحول قدراً من المناورة؟ أم سيملي عليها توترات وضغوطاً مضافة؟

- اتساع نطاق التسلح النووي بامتلاك دول جديدة له (إسرائيل - الهند – باكستان – كوريا الشمالية – البرنامج النووي الإيراني) وقد يتنامى عدد الدول المالكة لهذا السلاح مستقبلاً، الأمر الذي يزيد من حدة التوتر الدولي، ويجعل أمن الدول الصغيرة أكثر تهديداً.
- عولمة الاقتصاد والثقافة وما تعنيه من تهديد بالنسبة لمصالح الدول الصغيرة وقدرتها على المنافسة الاقتصادية من جهة، والحفاظ على هويتها وثقافتها الوطنية من جهة أخرى، في عالم تداعت فيه الحواجز الجغرافية والسياسية والثقافية.
- تراجع دور الدولة كفاعل أساسي على مستوى السياسة الخارجية، وبروز فاعلين جدد، كقوى العولمة، واختراق السيادة الوطنية خاصة بالنسبة للدول الصغيرة، إذ أصبحت كثير من أمورها الداخلية تعالج وفق أجندة دولية كقضايا المرأة وحقوق الإنسان والتحول الديمقراطي.
- الحرب ضد الإرهاب التي بدأتها الولايات المتحدة، وتداعياتها على اتساع مساحة التوتر، وتنامي العنف، فكيف للدول الصغيرة حماية مصالحها في ظل بيئة دولية تعج بأسباب الصراع وعدم الاستقرار، وبروز الجماعات المسلحة العابرة للحدود وتهديدها لأمن الدول والمجتمعات، بالإضافة إلى تحديات الجرائم الإلكترونية العابرة للحدود والمهددة للأمن والاستقرار؟
- سرعة وتيرة الأحداث والتطورات الدولية، الأمر الذي يفرض على الدول ردود فعل متناسبة من حيث السرعة، ومن حيث القوة للحفاظ على مصالحها الوطنية على المستوى الداخلي والخارجي.

ب) التحديات على المستوى العربي:

- تبدو المنظومة العربية أكثر تهديداً اليوم في ظل تحديات المنظومة الشرق أوسطية المفروضة على العالم العربي، من قبل الولايات المتحدة (الشرق الأوسط الكبير، خارطة الطريق)، وفي ظل استمرار الخلافات العربية – العربية، وضعف دور جامعة الدول العربية، ناهيك عن التوترات الأمنية في المنطقة، وتطورات الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والحرب الإسرائيلية – اللبنانية وتداعياتها، والوضع الأمني في

العراق، وحالة الفوضى والصراع وعدم الاستقرار السياسي في أكثر من قطر عربي، وتداعيات تلك الحالة على الأمن القومي العربي وأمن دول الخليج، نظراً لما تمثله هذه البيئة غير المستقرة من فرص للاختراق الدولي والإقليمي من جهة، ومن بيئة خصبة لنشاط الجماعات الإرهابية من جهة ثانية، ولنمو احتمالات الصدام المجتمعي على أسس طائفية ومذهبية وعرقية.

- كل هذه التوترات تتطلب سياسة خارجية رشيدة تعمل على تهدئة حدة الصراع، والمساهمة في خلق موقف عربي موحد يتناسب مع خطورة التحديات التي يتعرض لها الوطن العربي اليوم .

ج) التحديات على المستوى الخليجي:

تبدو الأمور أكثر خطورة بالنسبة للسياسة الخارجية الإماراتية، فالوضع في العراق وتداعياته على أمن الخليج، وكذلك البرنامج النووي الإيراني وما يمثله من تهديد لأمن الخليج، وظهور بعض الخلافات الخليجية – الخليجية حول بعض الملفات مما يؤثر في الموقف الخليجي الموحد تجاه بعض القضايا الإقليمية، بالإضافة إلى تداعي الأزمة اليمنية بشكل مباشر على الأمن الخليجي، والضغوط الخارجية باتجاه التحول الديمقراطي، والإصلاح السياسي، وتحدياته بالنسبة للنظم السياسية الخليجية، والمشكلات المرتبطة بالخلل في التركيبة السكانية في دول الخليج، الأمر الذي يفرض مزيداً من التحديات على صانع القرار السياسي في دول الخليج على المستوى الداخلي والخارجي على حد سواء.

وفي ظل المعرفة بهذه التحولات في البيئة الدولية والعربية والخليجية، تبدو عملية صناعة القرار الخارجي أكثر صعوبة. إلا أن دولة الإمارات مؤهلة لمواجهة هذه التوترات والتحديات بما تملكه من إمكانيات دبلوماسية مؤهلة واعية وقيادة رشيدة، وهي قادرة على أن توفق بين القدرات والإمكانات المتاحة للدولة وبين التحديات التي تفرضها التطورات المتلاحقة في المشهد السياسي العربي والإقليمي والدولي؟

الهوامش:

(1) محمود الفروماوي، المنهج التاريخي في البحث العلمي، الموقع الإلكتروني:

https://kenanaonline.com/users/elfaramawy/posts/291356

(2) كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، الكويت، وكالة المطبوعات، 1984، ص 41 – 42.

(3) الموسوعة السياسية، الموقع الإلكتروني: https://political-encyclopedia.org/dictionary/مـفـهـوم%20الدولة

(4) حسنين إبراهيم توفيق، الانظمة السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، 87 – 88.

(5) David Vital, inequality of States: A Study of Small Power in International Relations, Clarendon Press, Oxford, 1967, p. 8.

(6) Robert O. Keohane: Lilliputians' Dilemmas: Small States in International Politics, "International Organization 23, no. 2 (1969(: 291 – 310.

(7) عمر الحضرمي، الدولة الصغيرة: القدرة والدور، مقاربة نظرية، الأردن مجلة المنارة، المجلد 19، العدد 4، 2013، ص ص 47 – 68.

(8) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم السياسة الخارجية، يمكن الرجوع إلى محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998، ص ص 7 – 12.

(9) جمال عبدالجواد، القوة الناعمة.. مفهوم مهم لكنه مراوغ، دبي، جريدة البيان، 2 مايو 2019، الموقع الإلكتروني: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2019 -05- 02- 1.3550124.

(10) مريم سلطان لوتاه، أمن الخليج العربي: دراسة للأبعاد الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1987.

(11) محمد بن هويدن، الفيدرالية في الإمـارات: النظرية والواقع والمستقبل، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط3، 2014، ص 51 – 64.

(12) الموقع الإلكتروني للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي،
https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Pages/default.aspx

(13) نسرين عبدالرحمن مراد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات، محاضرة ألقتها في المعهد الدبلوماسي، أبوظبي، وزارة الخارجية، 2005.

(14) الموقع الإلكتروني الرسمي لدولة الإمارات:
https://www.government.ae/ar-ae/about-the-uae/economy

(15) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 67 – 117.

وكذلك د. عبدالخالق عبدالله، النظام الإقليمي الخليجي، لندن، مركز الخليج للأبحاث، ط2، 2006.

(16) تركي الدخيل: العلاقات السعودية الإماراتية تنطلق من أسس اجتماعية وسياسية، دبي، جريدة الإمارات اليوم، 2 أغسطس 2019، الموقع الإلكتروني:

1.1238852-02-08-https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2019

(17) أحمد عبدالله بن سعيد، البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1990 – 2003، الشارقة، مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2008، ص ص 239 – 311. ولمزيد من التفاصيل حول السياسية الخارجية لدولة الإمارات في عهد الشيخ زايد يمكن الرجوع إلى: عماد الدين حسين، زايد والتميز، أبوظبي، الأرشيف الوطني، 2018.

(18) مريم سلطان لوتاه، مقومات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1991م. ولمزيد من التفاصيل حول البناء السياسي لإمارات الخليج يمكن الرجوع إلى:

مريم سلطان لوتاه، البناء السياسي للإمارات بين التقاليد السياسية القبلية وتأثير الوجود البريطاني، الشارقة، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 100، شتاء 2008، ص ص 135 – 158.

(19) خلدون حسن النقيب، الدولة والمجتمع في الخليج والجزيرة العربية، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص ص 83 – 101.

(20) محمد بن هويدن، الفيدرالية في الإمارات: مرجع سبق ذكره، ص ص 51 – 75. لمزيد من التفاصيل حول توزيع السلطات في الدولة الاتحادية، يمكن الرجوع إلى د. عبدالرحيم شاهين، نظام الحكم والإدارة في الإمارات العربية المتحدة، 1997.

(21) بقوة الاتحاد: صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آ نهيان القائد والدولة، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط الخامسة، 2013، ص ص 233 – 237.

(22) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص ص 9 – 11.

(23) بقوة الاتحاد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2013.

(24) الموقع الرسمي للحكومة الإلكترونية:

https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/the-constitution-of-the-uae

(25) لمزيد من التفاصيل حول السياسة الخارجية الإماراتية يمكن الرجوع إلى: يوسف الحسن، دولة الإمارات العربية المتحدة: عصارات في التاريخ السياسي والنظام الدستوري والسياسة الخارجية،

الشارقة، مركز الخليج للدراسات، 2005.

(26) التقرير الاستراتيجي الخليجي 2017 – 2018، مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2018، ص 15 – 40.

(27) اللجنة التنفيذية لمجلس التنسيق السعودي – الإمارات، الموقع الرسمي لمجلس الوزراء:

https://uaecabinet.ae/ar/details/news/saudi-emirati-powerhouse-announces-7-joint-initiatives-in-vital-sectors

(28) وليم رو، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003، ص ص 17 – 22. ولمزيد من التفاصيل حول تطورات اتفاقيات الحدود بين دولة الإمارات وسلطنة عمان يمكن الرجوع إلى: الإمارات وعُمان توقعان اتفاقية الوضع النهائي للحدود، أبوظبي، جريدة الاتحاد، 23 يوليو 2008، الموقع الإلكتروني:

https://www.alittihad.ae/article/31027/2008/الإمارات-وعمان-توقعان-اتفاقية-الوضع-النهائي-للحدود

(29) حسنين توفيق إبراهيم علي وآخرون، العلاقات المصرية الإماراتية: الوضع الراهن وآفاق المستقبل، الشارقة، مركز الخليج للدراسات، 2017، ص ص 33 – 34. ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

أحمد عبدالله بن سعيد، البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1990 – 2003، مرجع سبق ذكره، ص 239 – 311.

(29) وليم رو، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 221 – 222.

(30) عبدالله بن زايد: الإمارات ستواصل جهودها لإنقاذ اليمن، دبي، جريدة البيان، 28 سبتمبر 2019، الموقع الإلكتروني:

https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2019-09-28-1.3660339

(31) وليم رو، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 36 – 37.

(29) حسنين توفيق إبراهيم علي وآخرون، العلاقات المصرية الإماراتية: مرجع سبق ذكره، ص – ص 35 – 41.

(32) وليم رو، المرجع السابق، ص ص 44 – 47.

(39) المساعدات الخارجية والإنمائية من دولة الإمارات، الموقع الرسمي الحكومي لدولة الإمارات:

https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/charity-and-humanitarian-work/the-uae-aid-to-foreign-countries

(1) موقع الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء:

aspx.2019-05-http://fcsa.gov.ae/ar-ae/Pages/Press-Release/27

(33) حسنين توفيق إبراهيم علي وآخرون، العلاقات المصرية الإماراتية: مرجع سبق ذكره، 2017، ص ص 45 – 53.

(34) أحمد محمد أبو زيد، القوة الناعمة وصعود النفوذ الإيراني، أبوظبي، مركز سلطان بن زايد، 2018، ص 223 – 242. ولمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة الموقع الإلكتروني للبوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات:

https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/charity-and-humanitarian-work/the-uae-aid-to-foreign-countries

(35) علاقات الإمارات مع الصين تعود بجذورها إلى طريق الحرير، جريدة البيان، دبي، 2019/7/22، الموقع الإلكتروني:

https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2019 -07 -22 -1.3610861

(1) الجواز الإماراتي إلى 176 دولة بدون تأشيرة مسبقة، دبي، جريدة البيان، 14 أغسطس 2019، الموقع الإلكتروني: https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2019 -08 -14 -1.3626573

(36) الموقع الرسمي لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة:

https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/the-uae-government/political-system-and-government

(37) الدبلوماسية البرلمانية وخدمة المصالح الوطنية، جريدة الاتحاد، أبوظبي، 11 مارس 2019، الموقع الإلكتروني: https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/101627/الدبلوماسية-البرلمانية-وخدمة-المصالح-الوطنية

(38) أحمد محمد أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 238 – 242.

A Model for the Behaviour of Small States at the External Level

DR. MARYAM SULTAN LOOTAH •

Abstract

This paper examines the foreign policy of the UAE as a successful model for the behavior of small countries at the external level, and attempts to analyze that policy to determine the factors of strength and success through its five chapters:

The first chapter: The conceptual framework of the study. This chapter addresses some of the concepts associated with the study, which was important to clarify, especially for the public reader.

The second chapter: The determinants and orientations of foreign policy. This chapter deals with the most important determinants that govern the foreign policy of the countries in general, and the UAE as the subject of study (geographic determinant - national capabilities - the nature of the political system - social and political composition). The chapter explaines the foreign policy directives of the UAE, which was represented in (Reformist - Nationalist - Islamic - Gulf) and how the UAE foreign policy was affected by these determinants and guidelines.

The third chapter: Models of foreign policy. This chapter presents successful models of foreign policy of the UAE, from its inception to the present at the Gulf, Arab and international levels.

The fourth chapter: The elements of the strength and success of the UAE diplomacy. This chapter reviews the most important pillars of the success of the UAE foreign policy, whether related to the wisdom of the decision-maker, or related to the use of financial resources to support foreign policy, or to raise the efficiency of the external decision-making body to be more in line with developments in the the external environment.

The conclusion of the study raises a number of questions and current and potential challenges that require additional effort, both at the level of decision-making, or at the level of study and analysis and the need to provide proactive and forward-looking visions.

Keywords: Problems, curriculum, religious science, the primary school, female teachers, female supervisors

• Associate Professor - Department of Political Science - UAE University